بقلم: دارين سليمان

رئيسة المكتب التنفيذي لـ«الاتحاد الوطني لطلبة سورية»

حديث الرئيس.. حوار الحكمة

لا يخلو لقاء أو حديث للرئيس بشار الأسد من دون أن يفتح لنا أبواباً واسعة من الحوار الذي يطال حياتنا وثقافتنا وقراراتنا ورؤيتنا للحاضر والمستقبل، وذلك إن دلّ على شيء فهو ليس إلا دلالة الإيمان الراسخ بأن جوهر البناء والتقدم والتحرر من عقال الغضب والتسرع، لا يكون إلا بالحوار البنّاء الهادف، وأن حاجتنا للحوار باتت أكثر ضرورة وحاجة ومخرَجاً للكثير من المشكلات.

في حديثه مع المؤسسة الدينية في جامع العثمان، رسم سيادته خريطة فهم الدولة العميق للعلاقة بين الدولة والدين، ونسج خيوطها ببراعة وفن المصطلح وقربه من واقع الناس وحياتهم وإدراكهم، فالربط المتين الذي أشار إليه سيادته بين المؤسسة الدينية مع مكونات المجتمع، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية، هو طوق نجاة ساهم في انتصارنا بالحرب، وفي هذا امتداد واضح للدور الذي جابهت به الإرهاب بكل جماعاته وأدواته.

بلغة دقيقة، شخص سيادته العروبة بمعناها الحضاري بعيداً عن مسوقات البعض بأنها مفهوم عرقي، والتحدي الذي يواجه العروبة عبر التاريخ إلى اليوم، وهذا ترك للكثيرين، وخاصةً المشككين، إيضاحاً حقيقياً للنهج الذي تقوم به الدولة في وجه آلة الإعلام والتشويه، التي يمارسها الأعداء في الداخل والخارج.

وأبرز نقطة مضيئة عن واحد من أشكال الحرب التي تواجهنا كعرب وسوريين.

الغنى الفكري والمعرفي والمخزون الحواري الذي بدا واضحاً في حديث سيادته، كفيل بنقل صورتنا بأبهى رقيها واحترامها.. الاحترام للحضارة والتنوع والعقل والتفكير والحوار، ولابد من تكثيف جهود البعثات والسفارات وممثلينا في الخارج لرفد منابر الخارج به، ووضعهم بصورة ما نفكر به وكيف نصوغ رؤيتنا بهذا المجال عبر العديد من المنصات المتاحة لنا دولياً، وسيكون لنا كطلبة، في الخارج دور في الأيام القادمة حول ذلك بالتحديد.

بالإستناد إلى المضامين التي نهلناها من الحديث، نجد أن مقياس تمسك المجتمع بالدين يكون من خلال أخلاق المجتمع وسلوك الناس وتعاملاتهم، وهذا بحد ذاته تعبير صريح يحدد قدرة المجتمعات على مواجهة الفكر المتطرف والعواصف الهدّامة، ونحن أحوج ما نكون لها ضمن منظومة الاستقرار والتحصين من الاختراقات الفكرية وأدوات الهجوم التي يستخدمونها بالمصطلح والكلمة وتحريف الحقائق والمسميات من الطفولة والتأسيس في النشأة الاجتماعية وحتى مقاعد الدراسة والحياة الجامعية والمهنية.

في كل الأحوال يجب ألا تغيب عنا أمنية الأعداء وخطتهم في التفريق بين العروبة والإسلام، بين القرآن ولغته، وبين المسلم والمسيحي، ولا يغيب عنا استهداف جوهر المجتمع السوري وهو الانتماء العربي الذي تجسّد وتبلور في سياقه وسيرورته التاريخية.

إن كل ما ذكر يدفعنا للمزيد من الوعي، والمزيد من التفكير والاستفادة من دروس الماضي وتوجيه البوصلة التي تُعلي القيم الأصيلة وتسمو بالأخلاق والمحبة والعطاء جيلاً بعد جيل.

طاجيكستان تستعد لإعادة المئات من أبناء ونساء الدواعش من مخيمات «قسد»

تستعد طاجيكستان لإعادة المئات من مواطنيها من عائلات مسلحي تنظيم داعش الإرهابي، المقيمين في مخيمات ضمن مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» العميلة لقوات الاحتلال الأميركي في شمال غرب البلاد.

وذكر موقع «راديو أوروبا الحرة» أن سفير طاجيكستان في الكويت زبيد الله زبيد زودة زار المخيمات يومي الثلاثاء والأربعاء الماضيين، والتقى مئات النساء الطاجيكيات وأطفالهن، من دون أن يفصح الموقع عن كيفية دخول زبيد زودة الأراضي السورية.

وأضاف الموقع إن مخيمي «الهول» و«الروج» اللذين أقامتهما ميليشيات «قسد» في شمال شرق سورية، يضمان عشرات آلاف النسوة والأطفال من عائلات التنظيم، على حين أعلنت طاجيكستان أنها تستعد لإعادة أول دفعة من أصل ٨٠٠ امرأة وطفل يعيشون في المخيمين.

ولفت زبيد زودة إلى أنه جرى تسجيل أسماء نحو ٢٠٠ امرأة وطفل يرغبون في العودة لبلادهم في إطار برنامج العودة الطوعية، مشيراً إلى أن بعض النساء يرفضن العودة.

وأعرب عن أمله في أن تصل المجموعة الأولى إلى العاصمة الطاجيكية دوشانبي قبل مطلع العام القادم أو مع بدايات شهر كانون الثاني القادم.

ونقل الموقع عن الحكومة الطاجيكية قولها: «إنها مصممة على إعادة جميع النساء والأطفال الطاجيك المحتجزين في السجون ومخيمات اللاجئين في سورية والعراق إلى البلاد، إذ تخشى أن يشكل أفراد عائلات مسلحي داعش تهديدات أمنية على المدى الطويل إذا تُركوا في الخارج».

مخيم «الروج» الذي يضم عائلات مسلحي تنظيم داعش الإرهابي ضمن مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» (عن الانترنت – أرشيف)

وكجزء من برنامج أكبر منذ العام ٢٠١٩، أعادت طاجيكستان عشرات الأطفال من العراق، حيث سُجنت أمهاتهم الطاجيكيات لكونهن أعضاء في تنظيم داعش الإرهابي، لكن تم تعليق تلك العمليات في العام الحالي بعد أن أدت جائحة فيروس «كورونا» المستجد إلى إغلاق الحدود ووقف الرحلات الدولية.

ووفقاً للموقع، فإنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت السلطات الطاجيكية ستحاول إقناع الرافضات بالعودة إلى طاجيكستان مع أطفالهن بدلاً من تربيتهم في مخيمات اللاجئين الأجانب.

وحسبما ذكر الموقع، فإن الوضع يثير مخاوف أمنية لأنه يقال: «إن العديد من أقسام مخيم الهول يهيمن عليها الأرامل المتطرفات اللواتي لم يفقدن الأمل في عودة داعش، لدرجة أن ذلك المخيم بات يطلق عليه بين أنصار التنظيم الإرهابي لقب «مهد الخلافة القادمة».

ويأتي الإعلان عن استعداد طاجيكستان لإعادة المئات من مواطنيها من عائلات مسلحي تنظيم داعش الإرهابي، عقب إعلان أوزبكستان الثلاثاء الماضي، إعادة ٢٥ امرأة و٧٣ طفلاً إلى أراضيها من سورية، كانوا يقيمون في مخيمات مع عائلات أخرى من مسلحي تنظيم داعش، في مناطق تسيطر عليها ميليشيا «قسد» العميلة للاحتلال الأميركي.

وذكرت وكالة «رويترز» للأنباء حينها أن العائدين الجدد سيدخلون أولاً منشأة طبية ثم يحصلون على المساعدة في الوظائف والسكن.

وقالت: إنه «بينما لم يتم تحديد أين سيعيشون، فإنه ستتم تهيئة الظروف اللازمة لهم للعودة إلى حياة سليمة والتكيف بشكل كامل مع المجتمع».

وبين مصدر حكومي أوزبكي الشهر الماضي أن العشرات من العرقية الأوزبكية بقوا في مخيمي «الهول» و«روج» اللذين تسيطر عليهما ميليشيا «قسد» العميلة للاحتلال الأميركي في ظروف يرثى لها.

وكالات

أذربيجان تخرق اتفاق وقف إطلاق النار في قرة باغ

أعلنت وزارة الدفاع الأرمينية، مساء أمس السبت، أن الجيش الأذربيجاني استأنف عملياته الهجومية في جنوب إقليم قره باغ، بدورها أكدت وزارة الدفاع الروسية، رصدها أول انتهاك لنظام وقف إطلاق النار في الإقليم، حسبما ذكر موقع «روسيا اليوم» الإلكتروني.

وجاء في بيان صدر عن وزارة الدفاع الأرمينية،: «في الثاني عشر من كانون الأول استأنف الجانب الأذربيجاني عملياته الهجومية باتجاه بلدتي هين تاغلار وهتسابيرد في جمهورية أرتساخ (التسمية الأرمنية لإقليم قره باغ)، وتتخذ وحدات جيش الدفاع (التابع لجمهورية قره باغ غير المعترف بها) إجراءات تتناسب مع الظروف».

ونص بيان روسي أرميني أذربيجاني مشترك في ١٠ تشرين الثاني الفائت، على فرض وقف لإطلاق النار في المنطقة، وتبادل طرفي النزاع الأسرى وجثث القتلى، إلى جانب إعادة ثلاث مقاطعات أذربيجانية (باتت تحت سيطرة الجانب الأرمني منذ تسعينيات القرن الماضي) إلى سيادة باكو، وهي مقاطعات كلبجار ولاتشين وأغدام، ونشر قوة روسية لحفظ السلام قوامها ١٩٦٠ جندياً لضمان وقف القتال وعودة اللاجئين إلى المنطقة.

وكالات

رئاسة النظام التركي تقدم مذكرة للبرلمان لتمديد مهام قواتها في ليبيا!

رئيس النظام التركي خلال اجتماع في البرلمان في أنقرة (رويترز – أرشيف)

قدمت رئاسة النظام التركي، أمس، مذكرة إلى رئاسة البرلمان، لتمديد مهام قواتها في ليبيا، لمدة ١٨ شهرا إضافيا، رغم ما تشهده ليبيا من عملية سياسية جديدة بعد الاتفاق الليبي- الليبي.

وذكرت وكالة «الأناضول»، أن المذكرة التي حملت توقيع رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان، أشارت إلى أن الجهود التي بدأتها ليبيا عقب أحداث شباط ٢٠١١، لبناء مؤسسات ديمقراطية، قد ذهبت سدى بسبب النزاعات المسلحة التي أدت إلى ظهور هيكلية إدارية مجزّأة في البلاد.

وأعلنت مبعوثة الأمم المتحدة إلى ليبيا ستيفاني ويليامز في ٢٣ من تشرين الأول الماضي التوصل بين طرفي النزاع في ليبيا إلى اتفاق حول وقف إطلاق النار.

وأوضحت ويليامز، أن الفرقاء اتفقوا خلال الجولتين الأوليين من مفاوضات اللجنة الأمنية على ضرورة رحيل كل المقاتلين والمرتزقة لأي جهة انتموا من البلاد، خلال ٩٠ يوماً، بعد تشكيل حكومة موحدة.

وذكرت المذكرة، أن ما تسمى «حكومة الوفاق» الإخوانية الليبية وجهت نداء دعم إلى تركيا في تشرين الثاني ٢٠١٩، لمساعدتها فيما سمته التصدي لهجمات الجيش الوطني الليبي في طرابلس والذي يقوده المشير خليفة حفتر.

وزعمت المذكرة، أن النظام التركي نجح عقب ذلك في وقف ما سمته «الهجمات العدوانية» التي تستهدف النيل من وحدة البلاد.

وذكرت، أن الجيش الوطني الليبي ما زال يسيطر على مناطق في وسط وشرقي ليبيا، بدعم من أطراف خارجية، زاعمة أن هذا الأمر من شأنه استمرار الأخطار المنبعثة من ليبيا باتجاه دول المنطقة، ومن بينها تركيا.

وزعمت المذكرة أن الهدف من إرسال قوات تركية إلى ليبيا، هو حماية المصالح الوطنية في إطار القانون الدولي، واتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة ضد المخاطر الأمنية التي مصدرها جماعات مسلحة غير شرعية في ليبيا.

وقالت المذكرة إن «تركيا أرسلت قواتها إلى ليبيا بموجب المادة ٩٢ من الدستور، بتاريخ ٢ كانون الثاني ٢٠٢٠»، داعية برلمان النظام التركي للموافقة على تمديد مهام القوات التركية في ليبيا لمدة ١٨ شهراً إضافياً، اعتباراً من ٢ كانون الثاني ٢٠٢١.

ومنذ إبرام رئيس النظام التركي أردوغان ورئيس «حكومة الوفاق» فايز السراج، مذكرتي تفاهم، في كانون الأول ٢٠١٩ إحداهما بشأن ما يسمى «ترسيم الحدود البحرية»، والأخرى أمنية استخدمت لإرسال قوات تركية إلى ليبيا، بدأ أردوغان بإرسال مرتزقة من سورية إلى ليبيا لدعم ميليشيات السراج في المعارك ضد الجيش الوطني الليبي، إضافة إلى الأسلحة والخبراء العسكريين.

وتؤكد الكثير من التقارير إرسال نظام أردوغان الآلاف من المرتزقة الإرهابيين السوريين إلى ليبيا بينهم أطفال دون سن الـ١٨، وعاد قسم منهم بعد انتهاء عقودهم وأخذ مستحقاتهم المالية على حين بقي القسم الأكبر منهم هناك.

وكشفت مصادر إعلامية معارضة، في بداية الشهر الجاري نية النظام التركي إرسال دفعة جديدة من مرتزقته الإرهابيين السوريين الموالين له إلى ليبيا خلال الأيام القادمة، رغم ما تشهده ليبيا من عملية سياسية جديدة بعد الاتفاق الليبي- الليبي.

ووصف، رئيس مجموعة العمل في الأمم المتحدة، المعني بمسألة استخدام المرتزقة كريس كواجا، في حزيران الماضي استخدام هؤلاء المرتزقة بأنه خرق لحظر الأسلحة الحالي الذي فرضه مجلس الأمن، والذي يتضمن حظراً على توفير أفراد المرتزقة المسلحين، فضلاً عن أنه يعد انتهاكاً للاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم والتي تعد ليبيا طرفاً فيها.

ودعا أطراف النزاع في ليبيا، والدول التي تدعمها، إلى التوقف فوراً عن تجنيد وتمويل ونشر المرتزقة والجهات الفاعلة ذات الصلة للاستمرار في الأعمال العدائية.

وكالات

ألمانيا.. من «ثقافة الترحيب» باللاجئين إلى «سياسة الترحيل»

لم شمل عائلة سورية هاجرت إلى ألمانيا (عن الانترنت – أرشيف)

في الخامس من أيلول عام ٢٠١٥، قالت المستشارة الألمانية آنجيلا ميركل «إن التغلب على موجة اللجوء، «مهمة وطنية كبيرة»»، وأصرت على أن ألمانيا ستنجح في هذه المهمة»، وفي الحادي عشر من كانون الأول ٢٠٢٠ أعلنت وزارة الداخلية الألمانية أن الحكومة ستسمح بترحيل اللاجئين السوريين إلى سورية بدءاً من العام القادم، وبين هذا وذاك انتقل اللاجئ في ألمانيا بقرارها الأخير، من «ثقافة الترحيب» إلى «سياسة الترحيل».

نائب وزير الداخلية هانس غيورغ أنغيلكه قال للصحفيين، يوم الجمعة، حسبما نقل موقع شبكة «دويتشه فيلله» الإلكتروني: «إن الحظر العام على الترحيل إلى سورية ستنتهي مدته في نهاية هذا العام»،(...) الذين يرتكبون جرائم أو يسعون وراء أهداف إرهابية لإلحاق أذى خطير بدولتنا وشعبنا، يجب أن يغادروا البلاد وسوف يغادرون».

الموقع أشار إلى أن القرار جاء خلال مؤتمر عبر الهاتف بين وزير الداخلية الفدرالي المحافظ هورست زيهوفر، الذي كثيراً ما طالب بإنهاء حظر الترحيل، ووزراء الداخلية الـ١٦ على مستوى الولايات.

ومنذ العام ٢٠١٢ جمدت الحكومة الألمانية عمليات ترحيل اللاجئين السوريين بشكل كامل، وجددت التجميد ٩ مرات متتالية، بسبب الظروف الأمنية والحياتية المتردية في سورية، حسب زعمها.

وتستضيف ألمانيا نحو مليوني لاجئ حسب إحصاءات ٢٠١٩، ٤١ بالمئة منهم من السوريين، وقد بدأ الحديث عن ترحيل السوريين بعد هجوم بالسلاح الأبيض وقع في ولاية «سكسونيا» في تشرين الأول الماضي، أدى لمقتل شخص وإصابة آخر، واعتقلت السلطات حينها شاباً مشتبهاً به ادعت أنه سوري.

ووفقاً لوزارة الداخلية، يوجد في ألمانيا حتى نهاية تشرين الأول الماضي، ٥٧١٩ سورياً، ملزماً بمغادرة البلاد.

وفي سياق متصل، قالت صحيفة «لاكروكيس» الفرنسية في تقرير لها أمس، حسبما نقلت مواقع إعلامية معارضة: إن ملايين النازحين في سورية، يعانون نقص الغذاء وتفشي فيروس «كورونا»، مشيرة إلى وجود ما يقارب ثلاثة ملايين نازح شمال غرب سورية حيث يسيطر تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وتنظيمات إرهابية أخرى على أجزاء واسعة من المنطقة، بينما يحتل النظام التركي مناطق فيها ويدعم التنظيمات الإرهابية.

وأوضحت الصحيفة أن المخيمات الموجودة في المنطقة، والبالغ عددها ٤٥٨ مخيماً، لا تحتوي على الحد الأدنى من مرافق الصرف الصحي، مؤكدة أن ٥٠٠ ألف شخص يعانون الحصول على المياه.

وذكرت أن حالة الطوارئ الأولى في المخيمات تتمثل بتزويد النازحين بالطعام، مؤكدة أن المنطقة تعاني سوء الخدمات الطبية والمجتمعية، وخاصة أن أغلب المستشفيات والمدارس مهدمة ومهجورة.

ونقلت الصحيفة عن نائب مدير فرع منظمة «كير» الإنسانية العالمية في تركيا تو جاكوبسن قوله إن: «سوء التغذية آخذ في الارتفاع، وإن نصف البالغين فقط هم من يجد عملاً لا يتجاوز متوسط دخله ٣٥ يورو شهرياً، في وظائف مدفوعة الأجر يومياً وغالباً ما تكون في الحقول الزراعية».

وكالات

أنباء عن استقدامه مزيداً من التعزيزات العسكرية إلى سراقب

الجيش يدك مواقع الإرهابيين بريفي حماة وإدلب رداً على اعتداءاتهم

حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن- وكالات

الجيش العربي السوري يستقدم مزيداً من التعزيزات العسكرية إلى سراقب (عن الانترنت)

وسط أنباء عن استقدامه مزيداً من التعزيزات إلى المنطقة، استهدف الجيش العربي السوري، أمس، بنيران أسلحته مواقع التنظيمات الإرهابية في ريفي حماة وإدلب، وذلك رداً على اعتداءاتها على مواقعه المنتشرة في منطقة «خفض التصعيد».

وبيَّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن تلك التنظيمات الإرهابية، اعتدت برمايات صاروخية على نقاط الجيش المثبتة بمنطقة «خفض التصعيد»، من دون أن تصيبها، فردت عليها وحدات الجيش العاملة بالمنطقة.

وأوضح المصدر، أن قوات الجيش استهدفت مواقع للإرهابيين بريف إدلب الجنوبي، وتحديداً على محور الفطيرة وسفوهن والحلوبي وفليفل وكنصفرة وبينين، ودير سنبل بجبل الزاوية، وذلك رداً على اعتداءات الإرهابيين وخروقاتهم لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم بين روسيا والنظام التركي.

وأشار المصدر إلى أن الإرهابيين اعتدوا بالصواريخ على نقاط عسكرية في معرة النعمان والملاجة بريف إدلب الجنوبي، فتعامل الجيش معهم بالنار.

ولفت إلى أن الجيش دك بمدفعيته أيضاً تحركات للإرهابيين في النيرب بريف إدلب الشرقي.

على خط مواز تحدثت مصادر إعلامية معارضة عن غارتين جويتين نفذتهما الطائرات الروسية على محاور كباتة في الريف الشمالي لمحافظة اللاذقية، من دون ورود معلومات عن وقوع خسائر بشرية، بالتزامن مع تحليق لطيران الاستطلاع الروسي في أجواء منطقة جبل الزاوية جنوب إدلب.

وذكرت المصادر، أنه بعد منتصف ليل الجمعة – السبت، جرى قصف متبادل بين قوات الجيش والقوات الرديفة من جانب، والتنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة من جانب آخر، على محاور المنارة بسهل الغاب، والفطيرة جنوب إدلب، كما قصفت قوات الجيش أماكن وجود الإرهابيين في سفوهن والفطيرة والحلوبي وفليفل وكنصفرة وبينين بريف إدلب الجنوبي.

وأشارت إلى أن قصفاً متبادلاً بالمدفعية وقذائف الهاون، جرى بين قوات الجيش والقوات الرديفة من جهة، والميليشيات المسلحة المنضوية تحت ما تسمى «غرفة عمليات الفتح المبين» من جهة أخرى، على محاور جبل الزاوية جنوب إدلب.

وذكرت المصادر، أن الجيش والقوات الحليفة له عززت وجودها على طول الخط الشرقي للطريق الدولية دمشق– حلب المعروفة بـ«M5».

وأشارت إلى أن التعزيزات الجديدة تم استقدامها نحو مواقع الجيش في مدينة سراقب ومحيطها بريف إدلب الشرقي، حيث وصلت آليات محملة بجنود ومعدات عسكرية ولوجستية قادمة من ريف حلب الجنوبي نحو سراقب.

وحسب المصادر، فإن هذه المرة الثانية التي يقوم بها الجيش والقوات الصديقة له باستقدام مثل هذه التعزيزات خلال أسبوع.

بموازاة ذلك، قتل أمس «ناشط إعلامي» يعمل لصالح إحدى القنوات التركية على يد مسلحين اثنين تقلهما دراجة نارية، حسب مصادر إعلامية معارضة ذكرت أنه تم استهدافه بعدة طلقات نارية من أسلحة رشاشة أثناء قيامه بإعداد تقرير مصور حول جائحة «كورونا» في «المقبرة» الشمالية لمدينة الباب بريف حلب الشرقي، التي يحتلها النظام التركي والتنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة الموالية له.

وحسب المصادر، فإن «الناشط» تعرض لعدة تهديدات بالقتل من قبل أشخاص موجودين في قرية ترحين التابعة لريف مدينة الباب، وقدم عدة شكاوى بحقهم لما تسمى «الشرطة المدنية» الموالية للاحتلال التركي في منطقة جرابلس بريف حلب، قبل أن يتم قتله أمس.

الاحتلال يجتمع بـ«وجهاء» من ريف دير الزور لاحتواء التظاهرات.. ومصادر أهلية: يتودّدون من التحالف للحصول على «منفعة مادية»

موفق محمد

اتهمت مصادر أهلية في الجزيرة السورية، البعض من أهالي المنطقة بأنهم «يتوددون» مما يسمى «التحالف الدولي» المزعوم الذي يقوده الاحتلال الأميركي، وميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» العميلة له، بهدف الحصول على «منفعة مادية»، لافتة إلى ادعاء البعض في المنطقة بأنهم «وجهاء».

جاء اتهام المصادر في تصريح لـ«الوطن» بعد أن فضلت عدم الإفصاح عن اسمها، في تعليقها على خبر أوردته وكالة «الأناضول» التركية أمس تحدثت فيه أن قوات «التحالف الدولي» عقدت اجتماعا، استمر ٣ ساعات في حقل العمر النفطي المحتل مع عدد ممن سمتهم «وجهاء» من محافظة دير الزور، وذلك في محاولة لتهدئة الأهالي واحتواء التظاهرات التي تخرج في المنطقة ضد الاحتلال الأميركي وميليشيات «قسد».

ولم تأت الوكالة على ذكر أسماء هؤلاء «الوجهاء»، ولم تعرض في الصورة التي أرفقتها مع الخبر صوراً لهؤلاء «الوجهاء».

وأوضحت المصادر، أن أجزاء واسعة من منطقة شرق الفرات في محافظة دير الزور تقع تحت سيطرة الاحتلال الأميركي وميليشيات «قسد»، وهناك قسم من الأهالي «يتوددون من التحالف» وميليشيات «قسد» بهدف الحصول على «منفعة مادية» من موضوع النفط، الذي تسرقه قوات الاحتلال و«قسد»، مشيرة إلى أنه لا معلومات حول من هم هؤلاء «الوجهاء».

ولفتت المصادر، إلى أنه يظهر حالياً من يرتدي «زي عربي» ويقول أنا «وجيه»، متسائلة: هل (هذا الشخص) هو وجيه مسؤول، أم هو وجيه مسؤول عن زوجته وأولاده فقط؟

وأوضحت المصادر، أنه «عندما نقول وجهاء يفترض أن يكون هؤلاء الوجهاء من الأسماء المعروفة ولها تأثير في الوسط الجغرافي الذي تعيش فيه حتى يستطيعوا حماية الشريك الذي يتحالفون معه».

ويوم الأربعاء الماضي عقد شيوخ ووجهاء القبائل والعشائر السورية في الحسكة «الملتقى الوطني» في مقر «ثقافي الحسكة»، تحت عنوان «الانتماء الوطني من القبيلة إلى الدولة»، جددوا خلاله، تأكيد أن الانتماء للوطن فوق كل الولاءات، مشددين على رفضهم المطلق للاحتلالين الأميركي والتركي ووقوفهم صفاً واحداً خلف الجيش العربي السوري في مواجهة الاحتلال والإرهاب.

وأظهرت الصور التي تم بثها مع أخبار الملتقى صور شيوخ العشائر والقبائل الذين شاركوا فيه مع إدلائهم بتصريحات نشرت في الكثير من وسائل الإعلام والمواقع الالكترونية.

وفي خبرها، ذكرت «الأناضول»، أن وفد «التحالف» ناقش مع من اجتمع معهم الظروف المعيشية السيئة التي تمر فيها المنطقة، جراء ممارسات ميليشيات «قسد»، في حين اشتكى «الوجهاء» من الحالة المعيشية السيئة للأهالي وتردي الوضع الأمني في المنطقة، لافتة إلى أن وفد «التحالف» طلب ممن اجتمع معهم «تهدئة الأهالي واحتواء التظاهرات، وتعهد بتلبية مطالب السكان في أقرب وقت».

ويشهد ريف دير الزور الشرقي منذ عدة أشهر تظاهرات مناهضة للاحتلال الأميركي و«قسد» وتصاعدت مؤخراً، وكذلك استهداف مجهولين لمسلحي الميليشيات حيث قتل وأصيب العشرات منهم.

ونقلت وكالة «سانا» أمس عن مصادر محلية، أن عبوة ناسفة زرعها مجهولون على جانب طريق حقل العمر النفطي بريف دير الزور الشرقي انفجرت أثناء مرور سيارة تابعة لميليشيا «قسد» ما أدى إلى إصابات بين مسلحي الميليشيا وأضرار مادية كبيرة بالسيارة.

ترامب يسعى في آخر أيامه لتحقيق ما عجز عنه في سورية بالحرب والإرهاب!

ناقش مجلس النواب في الولايات المتحدة الأميركية قانوناً غير مسبوق ضد سورية من حيث شدة العقوبات على الشعب السوري والحكومة، كما يحاول القانون منع أي إدارة أميركية قادمة من التعامل مع القيادة والحكومة السورية.

وذكرت صحيفة «رأي اليوم» الأردنية الإلكترونية في مقال لها، أمس أن مشروع القانون الجديد الذي تقدمت به لجنة الدراسات في الحزب الجمهوري جاء في ٣٢ صفحة، تقدّم بها ١٥٠ نائباً للكونغرس ويتضمن حزمة غير مسبوقة من العقوبات وقائمة من المحظورات على أي إدارة أميركية في التعامل مع سورية، حيث يتضمن حظراً صارماً على الحكومة الأميركية الاعتراف بشرعية السلطة والحكومة في سورية، كما يحظر القانون الاعتراف بحق الرئيس بشار الأسد في الترشح لأي انتخابات مستقبلية جديدة، في تدخل سافر في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة.

القانون الجديد المقترح ضد سورية، يأتي في أواخر أيام ولاية الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وبعد فشل أميركا وحلفائها من الدول المعادية لسورية بتحقيق أهدافها فيها من خلال الحرب الإرهابية التي يشنونها عليها منذ نحو عشر سنوات.

وحسب الصحيفة يهدف القانون المقترح إلى تحديد سياسة الولايات المتحدة، والرئيس المنتخب جو بايدن في سورية، وعرقلة الأخير في حال قرر بذل جهود لتحقيق تسوية لحل الأزمة السورية.

ويخول القانون، وفق «رأي اليوم» الإدارة الأميركية الجديدة بإنشاء مناطق اقتصادية في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية، لتنشيطها اقتصادياً، والسماح لها بإنشاء علاقات تجارية مع أميركا، وهو ما يعني محاصرة ٩٠ بالمئة من الشعب السوري في مناطق سيطرة الحكومة مقابل دعم المناطق التي يسيطر عليها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي والتنظيمات الإرهابية الأخرى التابعة للاحتلال التركي.

وفي الأسبوع الماضي صنفت الولايات المتحدة الأميركية، ما تسمى «هيئة تحرير الشام» التي يعتبر تنظيم «جبهة النصرة» المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية عمودها الفقري، وتسيطر على أجزاء واسعة من محافظة إدلب والأرياف المحيطة بها، على قائمة الكيانات المندرجة بمسمى «مصدر قلق خاص»، والتي تضم دولاً إسلامية أبرزها السعودية وإيران وتنظيمات «جهادية» أخرى حول العالم كتنظيم داعش، وذلك بعد أن أدرجت في أيار ٢٠١٨ «تحرير الشام» على قائمة الإرهاب، معتبرة أن تعديل اسم «النصرة» إلى «تحرير الشام» لا يخدعها.

كما يدعم مشروع القانون الجديد نص ما يسمى «قانون قيصر» الجائر، ويسد بعض «الثغرات» الموجودة فيه نحو إمكانية الإعفاءات والاستثناءات استناداً إلى السياسة الأميركية في المنطقة.

ويشدد القانون العقوبات على المصارف التي تربطها علاقة مع الحكومة السورية في لبنان والأردن والإمارات والخليج والصين وأيّ دولة أجنبية أخرى.

وتزيد الإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها الإدارة الأميركية، وحلفاؤها الأوروبيون، تحت مسمى «قانون قيصر» من معاناة الشعب السوري وخاصة في خضم الأزمة الصحية العالمية التي سببها فيروس «كورونا»، وتعاقب مختلف فئات الشعب السوري مباشرة وخاصة النساء والأطفال من خلال حرمانهم من الحصول على المواد الغذائية والاحتياجات الضرورية وعرقلة المساعي لإيصال المعدات الطبية والأدوية لمحاربة تفشي الوباء.

وكالات

تواصل الانفلات الأمني بمناطق سيطرة «قسد».. وقلق أهلي من عدوان تركي مرتقب

دوريتان روسيتان بريف الحسكة إحداهما بالقرب من حقول النفط المحتلة من قبل أميركا

الشرطة العسكرية الروسية سيّرت أمس دورية عسكرية في ريف مدينة المالكية أقصى شمال شرقي محافظة الحسكة (عن الانترنت)

المنطقة الشرقية
مراسل «الوطن» – وكالات

سيّرت الشرطة العسكرية الروسية، أمس، دورية عسكرية في ريف مدينة المالكية أقصى شمال شرقي محافظة الحسكة، بالقرب من حقول النفط التي يسيطر عليها جيش الاحتلال الأميركي وميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» العميلة له، وسط حالة من القلق الأهلي بسبب توقعات بقيام الاحتلال التركي بشن عدوان على المنطقة في أي لحظة.

وقالت مصادر أهلية لـ«الوطن»: إن الدورية الروسية المؤلفة من أربع مدرعات ورافقتها حوامتان كانتا تؤمنان لها الغطاء الجوي، جابت عدداً كبيراً من القرى والبلدات بين مدينة المالكية وبلدة معبدة لتعود إلى قواعدها العسكرية في مدينة قامشلي.

وكثّفت الشرطة الروسية مؤخراً من دورياتها في منطقة المالكية، بهدف إنشاء نقطة عسكرية لها في المنطقة، وسط اعتراض من الاحتلال الأميركي وميليشيات «قسد» التي تقوم بتحريض عدد من مرتزقتها لاعتراض الدوريات الروسية.

كما دخلت دورية روسية مؤلفة من مدرعتين عسكريتين قرى بلدة أبو راسين شمال غرب الحسكة، والتي تعتبر نقاط تماس مع جيش الاحتلال التركي، وقالت مصادر أهلية لـ«الوطن»: إن الدورية الروسية بدأت سيرها من محطة مباقر بلدة تل تمر، ومن ثم على الطريق الواصل بين تل تمر وأبو رأسين، بمحاذاة خط الجبهة الموجود فيها قوات الجيش العربي السوري مروراً بالقرى التي قصفت منذ ثلاثة أيام من الاحتلال التركي.

وأشارت المصادر إلى أن الدورية تابعت بعدها سيرها إلى بلدة أبو راسين، وصولاً إلى آخر نقطة لها وهي قرية الأسدية، لتعود إلى الطريق نفسه إلى القاعدة الروسية في تل تمر.

وتعيش القرى والبلدات الواقعة على خطوط التماس بين الاحتلال التركي والتنظيمات الإرهابية من جهة وميليشيات «قسد» العميلة للاحتلال الأميركي، حالة من القلق والتوتر بسبب توقعات بقيام الاحتلال التركي بشن عدوان وقصف مناطقهم في أي لحظة.

وطال قصف الاحتلال التركي لمواقع ميليشيات «قسد» في الأسبوع الماضي البيوت المدنية الآمنة، والمدارس، وأدى إلى تهجير السكان لأكثر من أربع مرات من قراهم، خاصة تلك الواقعة ما بين تل تمر وأبو راسين وهي قرى: أم الكيف، الدردارة، الشيخ علي، العبوش، بسيس، دادا عبدال، الصفا، البوبي.

من جهة ثانية، اعتقلت ميليشيات «قسد» حسب مواقع إعلامية معارضة، مواطناً بعد مداهمة منزله في بلدة الشحيل، بريف دير الزور الشرقي واقتادته إلى سجونها بتهمة الانتماء لتنظيم داعش الإرهابي.

في غضون، ذلك قُتل مدني برصاص مجهولين، أمام منزله في قرية غريبة الشرقية بالقرب من بلدة الصور بريف دير الزور الشمال.

على خط مواز، حصل اشتباك بين مسلحين ملثمين وأهالي مدينة البصيرة بالريف الشمالي، قبل أن يلوذ الملثمون بالفرار، وسط اعتقاد أنهم من خلايا تنظيم داعش الإرهابي، وفق المواقع.

وسبق أن ذكرت مواقع إعلامية معارضة، يوم الجمعة، أن رجلاً اعتلى منبر مسجد الصفا بمدينة البصيرة، وذلك عقب انتهاء صلاة الجمعة، وطالب الأهالي بعدم دفع مبالغ مالية للأشخاص الذين يطلبون منهم دفع «الزكاة» لأنهم من تنظيم داعش الإرهابي.

ووجه الرجل التهمة لميليشيات «قسد» بأنها هي التي تغض النظر عنهم وكأن الأمر لا يعنيهم على حد وصفه.

يأتي ذلك في ظل تصاعد حالات طلب مبالغ مالية من الأهالي في مدينة البصيرة والمناطق المحيطة بها من أشخاص يذكرون أنهم من تنظيم داعش.

قضية تهريب الضباط الأتراك لآثار إدلب تتفاعل: «النصرة» المورّد الأول.. وآخر ضحية «تل آفس»

حلب- خالد زنكلو

تفاعلت قضية توقيف الاستخبارات التركية لأحد ضابط جيش الاحتلال التركي نهاية الشهر المنصرم في بلدة المسطومة بريف إدلب بزعم اتهامه بالقيام بتهريب آثار المحافظة، حي اتهمت ميليشيات معارضة، تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، بالوقوف خلف عمليات التنقيب عن الآثار وتوريدها إلى النظام التركي على يد ضباطه العاملين في نقاط مراقبة جيش الاحتلال.

وأكدت مصادر معارضة مقربة مما يسمى «الجبهة الوطنية للتحرير»، أكبر ميليشيا شكلها النظام التركي في إدلب لـ«الوطن» أن الضباط الأتراك يدفعون رشاوى ضخمة لقياداتهم العسكرية لفرزهم إلى نقاط مراقبة جيش الاحتلال في منطقة «خفض التصعيد»، والبالغ عددها ٧١ نقطة راهناً، لأنها تعد مصدر ثراء كبير لهم بسبب اشتغالهم بتهريب الآثار التي تشتهر بها المنطقة والتي تحوي «المدن المنسية» بآثارها الرومانية الزاخرة باللقى والأوابد الأثرية.

وكشفت المصادر أن أكثر من ٥٠٠ قطعة أثرية، بعضها لا يقدر بثمن، سلمتها «النصرة» إلى الضباط الأتراك في إدلب خلال الشهرين الماضيين لبيعها إلى التجار المتخصصين بهذا النوع من اللقى الأثرية داخل تركيا، ولفتت إلى أن «النصرة» الفرع السوري لتنظيم القاعدة وسع عمليات التنقيب عن الآثار داخل «المدن المنسية» في الآونة الأخيرة، وخصوصاً في مواقع جبل الزاوية الأثرية مثل «البارة» و«سيرجلا» و«جوزف» و«بسامس» الواقعة جنوب طريق عام حلب اللاذقية والمعروفة بطريق «M4» الذي تخشى «النصرة» الانسحاب من مناطقه.

وبيّنت المصادر أن حقيقة اعتقال الضابط التركي في المسطومة لا علاقة لها بتهريب الآثار وإنما للاشتباه في علاقته مع جماعة «فتح الله غولن» المعارضة لنظام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ولكن الإعلان عن صلته بتهريب الآثار فتح الباب على مصراعيه لكشف عمليات مماثلة وخبايا ما يدور في كواليس هذا الملف الشائك الذي يدر أموالاً غير شرعية كبيرة جداً على الضباط الأتراك في إدلب ولحليفتهم «النصرة» التي توفر لهم عمليات تهريب الآثار تمويلاً مهماً لنفقاتهم وبالقطع الأجنبي.

وأشارت إلى أن «النصرة»، تتوقع العثور على لقى أثرية كثيرة جراء قيامها نهاية الأسبوع الماضي بتجريف قسم مهم من «تل آفس» الأثري الذي يتربع في الجهة الجنوبية الغربية من بلدة آفس، الواقعة على بعد ١٨ كيلو متراً شرقي مدينة إدلب و٦ كيلومترات شمال شرق مدينة سراقب بريف إدلب الشرقي.

ولفتت إلى أن التوجيهات بجرف «تل آفس»، بحثا عن اللقى الأثرية وبذريعة إنشاء متاريس ترابية على خطوط التماس مع الجيش العربي السوري في سراقب وعلى طريق عام حلب حماة أو طريق «M5»، صدرت مباشرة من الضباط الأتراك في نقطة مراقبة «آفس» بعد ورود أنباء عن استخراج الميليشيات المسلحة الممولة من النظام التركي لقى مهمة في التل إبان سيطرتها عليه في وقت سابق.

ومعروف أن النظام التركي وجيش احتلاله عمدا خلال فترة احتلاله مع ميليشياته لإدلب والأرياف المجاورة لها، لاسيما في ريف حلب الغربي إضافة إلى منطقة عفرين، إلى بيع مقتنيات أثرية في غاية من الأهمية إلى تجار الآثار الذين يهربونها إلى السوق الأوروبية التي يروج بيعها فيه.

ولجأ جيش الاحتلال التركي إلى تدمير أوابد وتلال أثرية خلال احتلاله للمناطق التي تحتويها.